

Distr.: General
20 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة العاشرة

فيينا، 12-16 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 2 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها:

بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،

وقمعه والمعاقبة عليه

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز ودعم تنفيذ
بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة
عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

1- الغرض من هذا التقرير هو إطلاع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته العاشرة، على الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، منذ الدورة التاسعة للمؤتمر، في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

2- ويبلغ مجموع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص 178 طرفاً. ومنذ الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف، انضمت خمس دول أخرى إلى البروتوكول: حيث التحق بالأطراف في الاتفاقية كل من بالاو وبنغلاديش في عام 2019، تلتها بروني دار السلام ونيبال وجزر القمر في عام 2020.

3- وينفذ المكتب استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومن ثم فهو يعمل على تعزيز تنفيذ البروتوكول ودعمه من خلال أنشطته المتعلقة بوضع المعايير والسياسات العامة، وتطوير المعارف، والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، فضلاً عن التعاون التقني. وتشمل أنشطة التعاون التقني تقديم المساعدة في المجال التشريعي إلى الدول، ووضع استراتيجيات وطنية والنهوض بالتنسيق على الصعيد الوطني، وإجراء

* CTOC/COP/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100920 100920 V.20-03855 (A)



البحوث وجمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص، وتعزيز التدابير التي تتخذها الدول في مجال العدالة الجنائية، وتعزيز التعاون الدولي، والنهوض بمنع الجريمة وإدكاء الوعي بها، وتعزيز حماية الضحايا ودعمهم.

4- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، وفّر المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التدريب لـ 2 692 من المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني (935 من الإناث و1 466 من الذكور، إضافة إلى 291 شخصاً تلقوا التدريب في مناسبات لا تتوافر بشأنها بيانات عن التوزيع الجنساني). واضطلع البرنامج العالمي بأنشطة تعاون تقني محددة الهدف في 26 بلداً،⁽¹⁾ وشارك ما مجموعه 63 بلداً في أنشطة وطنية أو إقليمية تابعة للمكتب ركزت إما على موضوع الاتجار بالأشخاص وحده أو على الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي عام 2019، أطلقت، في إطار البرنامج العالمي، المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP) في ثمانية بلدان في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي⁽²⁾ لتعزيز استجابة العدالة الجنائية للاتجار بالبشر في سياق تدفقات المهاجرين الفنزويليين في المنطقة. وأجرى المكتب، من خلال عمله العالمي لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما، أكثر من 100 نشاطاً في 16 بلداً، ركزت إما على الاتجار بالأشخاص أو على الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على السواء. وشملت تلك الأنشطة التدريب على بناء قدرات الممارسين والمسؤولين، ووضع مناهج دراسية مصممة خصيصاً بالتعاون مع أكاديميات التدريب القضائي الوطنية.

ثانياً - الأنشطة التي تُساعد الدول في تنفيذ البروتوكول

ألف - العمل على وضع المعايير والسياسات، وتطوير المعارف، والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

5- واصل المكتب تقديم الدعم الإرشادي والقائم على المعرفة إلى الهيئات والعمليات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية في مجال تعزيز وتنفيذ أهداف البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص وتعزيز أوجه التآزر والشراكات ذات الصلة.

1- دعم الهيئات الحكومية الدولية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

6- دعماً للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في اجتماعه التاسع، المعقود في فيينا في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2019، صاغ المكتب ورقات معلومات أساسية عن تدابير منع الجريمة في مجال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات في التصدي للاتجار بالأشخاص (CTOC/COP/WG.4/2019/2)، وعن أدوار الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين أو موظفي الاتصال في البعثات الدبلوماسية والقنصلية في التصدي للاتجار بالبشر (CTOC/COP/WG.4/2019/3).

7- ودعماً للفريق العامل في اجتماعه العاشر، المقرر عقده في فيينا يومي 10 و11 أيلول/سبتمبر 2020، أعد المكتب ورقات معلومات أساسية عن تدابير العدالة الجنائية الملائمة المتخذة فيما يتعلق بالضحايا

(1) أروبا، وإكوادور، وأنغولا، وباربادوس، وبنما الجديدة، والبرازيل، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة-متعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، ودولة فلسطين، وزامبيا، وسري لانكا، وغينيا، وفيجي، وكوراساو، وكولومبيا، والكونغو، ومالي، وملاوي، وموناكو، الهند.

(2) أروبا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وكوراساو، وكولومبيا.

الذين أُجبروا على ارتكاب جرائم نتيجة للاتجار بهم (CTOC/COP/WG.4/2020/2) وعن أفضل الممارسات في مجال التحقيقات المشتركة والملاحظات القضائية المتخصصة (CTOC/COP/WG.4/2020/3).

8- ودعم المكتب أيضاً الفريق العامل في إعداد استبيان من أجل استعراض تنفيذ البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، جرى تنسيقه مع الاستبيانات التي تتناول اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولها الآخرين، وفقاً لقراري المؤتمر 2/8 و1/9.

9- وفي هذا الصدد، وقّر المكتب خدماته وقدم الدعم الفني لاجتماعي فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المنشأ وفقاً لقرار المؤتمر 1/9، المعقودين في فيينا في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ومن 13 إلى 15 تموز/يوليه 2020، وللمشاورات غير الرسمية التي عقدت يومي 18 و19 شباط/فبراير 2020 ثم في شكلها الافتراضي في 22 و27 نيسان/أبريل 2020. وخلال تلك الاجتماعات، نظرت الدول الأطراف بصورة موضوعية في استبيان التقييم الذاتي الخاص باستعراض تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وكذلك تنسيقه مع استبيانات التقييم الذاتي بشأن اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولها الآخرين، وفقاً لقراري المؤتمر 2/8 و1/9.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

10- قدمت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2019، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية تتعلق بمشروع قرار لكي تعتمده الجمعية العامة بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والتعدي الجنسي عليهم عبر الإنترنت، حيث دُعيت الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، مع مراعاة دور هذين الصكّين في مكافحة الاتجار بالأطفال، بما في ذلك لغرض الاستغلال الجنسي.⁽³⁾

11- ومن أجل الترويج للبروتوكول وتبادل ممارسات التنفيذ الواعدة، شارك المكتب في تنظيم إحاطات للخبراء على هامش الدورة أو أسهم فيها، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعنون "التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمكتب: منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما"، الذي عُقد في 20 أيار/مايو 2019؛ و"التصدي لجرائم الكراهية المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ"، الذي عُقد في 22 أيار/مايو؛ و"دور التكنولوجيا في تيسير الاتجار بالجنس والتصدي له"، المعقود في 22 أيار/مايو؛ و"الحلقة المفقودة: كيف تساهم الجامعات في تغيير الممارسات من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، المعقود في 23 أيار/مايو.

12- وقد أُجّلت الدورة التاسعة والعشرون للجنة التي كان مقرراً عقدها في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

13- أُرجئ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي كان من المقرر عقده في كيوتو، اليابان، في الفترة من 20 إلى 27 نيسان/أبريل 2020، بسبب جائحة كوفيد-19. غير أن المكتب أعد ورقة معلومات أساسية ذات صلة عن الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها (A/CONF.234/11)، دعماً للمناقشات المواضيعية. وتتوسع الورقة في أمور منها الكيفية التي يتزايد بها استخدام التكنولوجيا، بما فيها

(3) انظر قرار الجمعية العامة 174/74 المعتمد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من جانب المتجرين لتجنيد الضحايا واستغلالهم، ومن جانب أجهزة إنفاذ القانون للتحقيق في جرائم الاتجار.

الجمعية العامة

14- في الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم المكتب دعماً موضوعياً إلى الدول الأعضاء في المناقشات التي أفضت إلى صوغ وتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وإلى تنفيذ البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

15- واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، القرار 195/73 الذي أيدت بموجبه الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويشمل الهدف 10 من الاتفاق العالمي التزامات الدول الأعضاء باتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية. والتزمت الدول الأعضاء أيضاً بأن تضع في الاعتبار التوصيات الواردة في مجموعة أدوات المكتب لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من وثائق المكتب ذات الصلة عند وضع وتنفيذ السياسات والتدابير الوطنية والإقليمية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.⁽⁴⁾ وأسهم المكتب بنشاط في العملية التي أفضت إلى اعتماد الاتفاق العالمي، ولا سيما من خلال تقديم مدخلات موضوعية بشأن المواضيع المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وانضم المكتب أيضاً إلى عضوية اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة للهجرة، التي كلفها الأمين العام بمساعدة الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي.

16- واعتمدت الجلسة العامة في دورتها الثالثة والسبعين أيضاً قرارها 189/73 المعنون "تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية". وفي عام 2020، قاد المكتب عملية صياغة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار (A/75/115)، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ويقدم التقرير معلومات أساسية عن الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، وكذلك عن الاتجار بالأعضاء البشرية، ويلخص الجهود ذات الصلة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والبحوث ووضع السياسات.

17- وخلال الدورة نفسها، اعتمدت الجمعية العامة أيضاً القرار 146/73 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات. وفي القرار، دعت الجمعية العامة الدول إلى أن تصدق على البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، وكذلك على الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وتتعاون، بما في ذلك عن طريق تبادل المعارف والخبرات التقنية وأفضل الممارسات؛ وتكثف جهودها الرامية إلى منع ومعالجة الطلب الذي يشجع على الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال بجميع أشكاله، بغية القضاء على ذلك الطلب؛ وتعزز التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وتأخذ في الاعتبار التحديات التي تطرحها الأساليب الجديدة لتجنيد ضحايا الاتجار بالبشر، مثل إساءة استخدام الإنترنت من جانب المتجرين بالبشر، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد الأطفال.

18- واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسبعين، القرار 176/74 بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي ذلك القرار، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي يبذلها المكتب، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما في إطار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، لتنسيق الاستجابات في مجال السياسات العامة

(4) قرار الجمعية العامة 195/73، المرفق، الفقرة 26 (ب).

ولمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للاتجاهات المستمرة والناشئة في مجال الاتجار بالأشخاص. كما دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تعالج، في جملة أمور، العوامل التي تجعل الأشخاص عرضةً للاتجار في بلدان المنشأ والعبور والمقصد؛ وتقيم شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم جهود الوقاية؛ وتمنع الاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة الدولية وتكافحه وتقضي عليه.

مجلس الأمن

19- في تشرين الأول/أكتوبر 2018، اعتمد مجلس الأمن القرار 2437 (2018) بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وكذلك تفتيش السفن واحتجازها قبالة سواحل ليبيا. وأدان المجلس في ذلك القرار جميع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر صوب الأراضي الليبية وعبرها وانطلاقاً منها، وقبالة الساحل الليبي. وفي وقت لاحق، اعتمد المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، القرار 2491 (2019)، الذي أكد فيه من جديد ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط، قبالة الساحل الليبي، من استفحال مستمر لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وتعريض أرواحهم للخطر، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذ القرار. وساهم المكتب في صياغة تقريرين للأمين العام عن تنفيذ هذين القرارين، مع التركيز على الجهود الدولية لمكافحة التهريب والاتجار في المنطقة، بما في ذلك جمع البيانات وأنشطة بناء القدرات.

20- وفي تموز/يوليه 2019، اعتمد مجلس الأمن القرار 2482 (2019)، الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى أن تحدد ضمن قوانينها جرائم جنائية خطيرة تكون كافية لإتاحة الملاحقة القضائية والمعاقبة بالقدر الذي يجسد خطورة جريمة الاتجار بالأشخاص؛ وتحقق في شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في الاتجار بالأشخاص وتسعى لتعطيلها وتقكيها وفقاً للتشريعات الوطنية، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد والرشوة، ومتى اقتضى الأمر، قوانين مكافحة الإرهاب؛ وتعمل على زيادة القدرة على إجراء التحقيقات المالية الاستباقية لاستبانة الاتجار بالأشخاص وتعطيله وتحديد الصلات المحتملة مع الإرهاب. وفي القرار نفسه، أهاب المجلس بالدول الأعضاء أن تتصدى لجميع أشكال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تلك المرتكبة في حالات النزاع المسلح أو من قبل جماعات مسلحة وإرهابية، بهدف تمويل الإرهاب أو لخدمة أي أهداف استراتيجية للجماعات الإرهابية، وأن تنظر في إقامة الولاية القضائية لإنهاء إفلات مرتكبيها من العقاب.

21- وفي عام 2019، واستجابةً لتحليل محدد للحالة وقراري مجلس الأمن 2331 (2016) و2388 (2017)، قام المكتب، بالشراكة مع دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات السلام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بوضع ونشر نميطة تدريبية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لضباط شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في البعثة المتكاملة. وأدى التدريب إلى تعزيز قدرة أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في البعثة المتكاملة على تحديد حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لها، كما يتضح من زيادة الكشف عن هذه الحالات وتعزيز الدعم المقدم إلى أجهزة إنفاذ القانون المحلية في عمليات مكافحة الاتجار.

العمليات الحكومية الدولية الأخرى

22- دعم المكتب جهود اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في وضع توصية عامة بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية. وعلى وجه الخصوص، وفر المكتب، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الدعم لتنظيم اجتماع إقليمي عُقد في فيينا في كانون الثاني/يناير 2020 وضم خبراء من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، يمثلون

نحو 20 منظمة دولية وغير حكومية، لتقديم إسهامات وآراء تثري مشروع التوصية العامة. وواصل المكتب مساعدة المفوضية واللجنة في تنظيم أحداث إقليمية أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية لمواصلة تطوير التوصية العامة. ونسق المكتب أيضاً استعراضاً داخلياً وقدم تعليقات إلى اللجنة في شكل تقرير رسمي في أيار/مايو 2020.⁽⁵⁾

2- المشاركة في آليات التنسيق والتعاون الإقليمية والمشاركة بين الوكالات

23- يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، وهو ناشط على الصعيدين الدولي والإقليمي. ووقع المكتب عدة مذكرات تفاهم مع منظمات ذات ولايات وخبرات رئيسية في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. ويعمل المكتب أيضاً على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ذات الصلة من أجل النهوض باستراتيجيات مكافحة الاتجار. وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب بخبرته في عدة منتديات دولية وإقليمية، بما في ذلك مؤتمر فيينا للهجرة، الذي نظمه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ والمؤتمران التاسع عشر والعشرون للتحالف ضد الاتجار بالأشخاص، اللذان نظمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نيسان/أبريل 2019 وتموز/يوليه 2020 على التوالي؛ والمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ واجتماعاً مجموعة التنسيق العالمية للتحالف المعني بالغايات 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، المعقودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وأيار/مايو 2020.

فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

24- عقب الاجتماع الأول لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص على مستوى رؤساء وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة، الذي عُقد في لندن في أيار/مايو 2018،⁽⁶⁾ واصل المكتب العمل كمنسق دائم للفريق وأمانته. وشمل التقدم المحرز توسيعاً كبيراً في نطاق وعمق مشاركة الفريق، الذي يضم الآن 27 كياناً. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان من بين الأعضاء الجدد مجلس أوروبا، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجلس دول بحر البلطيق، ومنظمة الدول الأمريكية، مما يعزز النطاق الجغرافي والإقليمي للعمل المشترك بين الوكالات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

25- وفي عامي 2019 و2020، تولى المكتب تيسير أول ترتيب مشترك لرئاسة فريق التنسيق بين كيان من كيانات الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية، وهما تحديداً هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعمل الفريق على تعزيز اتساق السياسات في المنظمات الدولية المتنوعة والمتخصصة، وقدم الدعم إلى الدول والمجتمع المدني والممارسين في حشد استجابات أصحاب المصلحة المتعددين، حيث كانت شبكة الفريق الواسعة النطاق والتغطية الواسعة لأنشطته مفيدتين في إيجاد أوجه التآزر بين الكيانات، بما في ذلك على الصعيد القطري.

26- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد فريق التنسيق من نواتجه وأنشطته من خلال اعتماد خطة عمل تمتد على سنتين تديرها أمانته، ويقودها المكتب. وتشمل الأمثلة على ذلك توجيهات للدول الأعضاء والممارسين بشأن

(5) متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/TraffickingGlobalMigration/

.UNOrganisations/UNODC-DTA_on_General_Recommendation_Annex1.docx

(6) انظر قرار الجمعية العامة 195/72. للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الاجتماع على مستوى الرؤساء، انظر

<https://icat.network/events/first-high-level-meeting-icat-promotes-better-coordination-end-human-trafficking>

الاتجاهات المستمرة والناشئة في مجال الاتجار بالأشخاص، مثل الصلة بين التكنولوجيا والاتجار؛ وتنفيذ مبدأ عدم معاقبة ضحايا الاتجار؛ والاتجار لأغراض السخرة. وقد نُشرت موجزات السياسات ذات الصلة في تموز/يوليه 2019 وأذار/مارس 2020 وحزيران/يونيه 2020، وتُنظمت فعاليات للاتصال والتوعية على هامش العمليات الحكومية الدولية، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2019 والجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019.⁽⁷⁾

27- وبالإضافة إلى ذلك، شرع فريق التنسيق في حوار بشأن السياسات من أجل النهوض باستجابة القطاعين العام والخاص للاتجار في سلاسل التوريد من خلال الشراء المستدام. وفي 9 أيلول/سبتمبر 2019، قدم فريق من الخبراء والممارسين الوطنيين من أصحاب المصلحة المتعددين إحاطة إعلامية لممثلي الدول على هامش اجتماع الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص. وفي شباط/فبراير 2020، أجرى الفريق، بالتعاون مع "مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر"، مناقشة بشأن السياسات العامة تناولت سبل التصدي للاتجار بالأشخاص في سلاسل الإمداد على هامش الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وتناولت المناقشة أيضاً دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستجابةً للقرار الذي قدّمه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 195/72 المعنون "تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص" (A/74/127)، واصل الفريق تيسير الفرص المتاحة لتعزيز استراتيجيات التخفيف من الاتجار بالأشخاص في سلاسل الإمداد عبر المنظمات الدولية والإقليمية، والتقليل إلى أدنى حد من خطر تورط البائعين أو الموردين الذين تتعاظم معهم هذه المنظمات في الاتجار بالأشخاص بغرض استغلالهم في العمل، وكذلك الأنواع الأخرى من الاستغلال، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2331 (2016) و2388 (2017).

28- وواصل فريق التنسيق، تماشياً مع ولايته، الإسهام في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. وفي عام 2019، قدم الفريق مذكرة مشتركة⁽⁸⁾ إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن مشروع التوصية العامة المتعلقة بالاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية، كما قدم تعليقاته⁽⁹⁾ في عام 2020 على المشروع الأول، أكد فيها على أهمية تدابير العدالة الجنائية والتصدي للطلب على السلع أو الخدمات التي ينتجها أو يقدمها الأشخاص المتجر بهم. وفي حزيران/يونيه 2020، قدم الفريق، بناءً على طلب الاتحاد الأوروبي، مساهمة مشتركة في مشاورات محددة الأهداف بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر.

29- ومنذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أشرك المكتب فريق التنسيق في تقييم الأبعاد المتعددة لأثر الجائحة على الاتجار بالأشخاص، من أجل صياغة مجموعة من المواقف والبدء في اتخاذ تدابير محددة الأهداف. ومن خلال نداء إلى العمل، رسمت أمانة الفريق خريطة لمجموعة مختارة من الموارد وجمعت هذه الموارد وأعدت قائمة بها، على أن يتم تحديثها باستمرار. وفي أيار/مايو 2020، اشتركت أمانة الفريق أيضاً في تنظيم حلقة دراسية شبكية ناقش فيها الخبراء تطبيقات التكنولوجيا لمعالجة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي

(7) أصدر فريق التنسيق أيضاً، لزيادة توزيع ونشر توصياته وأدواته المتعلقة بالسياسات العامة، تقارير دورية وصحيفة وقائع تبين ولايته وعمله وتكوينه، فضلاً عن التقرير السنوي الأول للرؤساء المتاح للجمهور الذي يغطي الإنجازات والتطورات الرئيسية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفهما رئيسين مشاركين في عام 2019. ويمكن الوصول إلى جميع منتجات الفريق بسهولة على موقعه الإلكتروني، وهي متاحة بلغات متعددة. راجع قائمة منشورات الفريق على الرابط التالي: https://icat.network/sites/default/files/publications/documents/ICAT%20publications%20catalogue_%20May2020_1.pdf

(8) متاحة على الرابط التالي: <https://icat.network/sites/default/files/publications/documents/ICAT%20submission%20to%20CEDAW.pdf>

(9) متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CED/CED_leaflet_A4_EN.pdf

للأطفال على الإنترنت في سياق جائحة كوفيد-19، وقدمت التوجيه لمسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها، بما في ذلك على الصعيد القطري، مما أسهم في اتساق الجهود والإجراءات على أرض الواقع.

30- ورحبت الجمعية العامة، في قرارها 176/74، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2019، بالاجتماع الأول لفريق التنسيق على مستوى الرؤساء، وطلبت إلى المكتب، بصفته منسق الفريق، أن يواصل عقد هذه الاجتماعات بانتظام. وفي عام 2020، بدأ الفريق التحضيرات لعقد اجتماع ثان على مستوى الرؤساء في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يهدف إلى تقييم آخر أعمال الفريق في مجال السياسات ومناقشة استراتيجية متوسطة الأجل للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، فضلاً عن استراتيجيات التمويل المستدام.

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

31- في الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب عضواً في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، إلى جانب منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، شارك المكتب في الاجتماع السنوي للشبكة في جنيف لتقييم السنة الأولى منذ اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وشارك في المشاورة بشأن الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي لمناقشة الاستراتيجيات الداعمة لعملية استعراض التنفيذ، التي بدأت في أوائل عام 2020 ونسقتها اللجان الاقتصادية الخمس بدعم من الشبكة الأوسع نطاقاً.

32- وعلى الصعيد الإقليمي، يشكل المكتب جزءاً من شبكات الأمم المتحدة المعنية بالهجرة المنشأة على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا وجنوبها، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن التحالف القائم على قضايا محددة بشأن حركات الأشخاص الكبيرة، والتشرد، والقدرة على التكيف في أوروبا وآسيا الوسطى، وحضر بانتظام اجتماعات الفريق العامل المعني بالهجرة المختلطة.

33- وساهم المكتب كذلك في إنشاء أكثر من 15 شبكة وطنية وإقليمية للهجرة ودعم أنشطتها، بما في ذلك التحالفات القائمة على قضايا محددة، وعمل بشكل وثيق مع النظراء الحكوميين من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وعملية استعراضه.

التعاون مع المنظمات والعمليات الإقليمية

34- في أوروبا، يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. والمكتب عضو في فريق التنسيق على مستوى الخبراء التابع للتحالف الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويشارك بنشاط في اجتماعاته السنوية، وكذلك في المؤتمر السنوي ذي الصلة الذي يعقده تحالف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

35- وفي أمريكا اللاتينية، يشارك المكتب في مجموعة الحماية من أجل الاستجابة للفنزويليين، وهي منبر التنسيق الإقليمي من أجل المهاجرين واللاجئين من جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين على الصعيد الإقليمي. وأسهم المكتب في إدراج إجراءات بشأن الملاحقة القضائية في حالات الاتجار بالأشخاص وتهريبهم في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين القادمين من جمهورية فنزويلا البوليفارية التي جرى تحديثها مؤخراً من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون بسبب جائحة كوفيد-19.

36- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل المكتب إسهامه في مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وشارك المكتب مشاركة نشطة، إلى جانب الأعضاء الـ 48 الآخرين، في الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات وفي الأنشطة العملية المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك من خلال مكتب الدعم الإقليمي وأفرقة العاملة وفرقة العمل المعنية بالتخطيط والتأهب. وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في المشاورات الإقليمية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020.

37- ودعماً للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نظم المكتب في بوركينا فاسو، في الفترة من 29 إلى 31 تموز/يوليه 2019، اجتماعاً إقليمياً لمنبر التعاون الأمني للمجموعة الخماسية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد صيغت توصيات بشأن جمع البيانات وتبادلها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وضم الاجتماع الرفيع المستوى أصحاب المصلحة من البلدان الممتثلة في المنبر، بمن فيهم ممثلون عن قوات الشرطة الوطنية والمكاتب المركزية الوطنية والمكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ومنذ نقشي جائحة كوفيد-19، ينظم المكتب أنشطة تدريبية على الإنترنت لتقديم المساعدة الافتراضية إلى المنبر، دعماً لجمع المعلومات الاستخبارية عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ونُظمت أول حلقة دراسية شبكية في نيسان/أبريل 2020.

38- وفي غرب أفريقيا، نظم المكتب، في آذار/مارس 2019، بوصفه الأمانة الدائمة لآلية المتابعة لإعلان نيامي المشترك الصادر في 16 آذار/مارس 2018 بشأن مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، المؤتمر الإقليمي الأول لإنشاء آلية الرصد الدائمة للإعلان المشترك في داكار، وقدم دعماً تقنياً للمؤتمر. وضم الاجتماع جهات تنسيق من الدول الأفريقية والأوروبية الموقعة على الإعلان المشترك، وهي إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وفرنسا، وغامبيا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وهولندا. وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً أيضاً بوصفه شريكاً متعدد الأطراف. وعرض المكتب مصفوفة للأنشطة التي وضعتها الدول الأعضاء من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وعرض المكتب أيضاً جدولاً بالمؤشرات والأهداف لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات المبينة في إعلان نيامي المشترك.

39- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، يسر المكتب تنظيم المؤتمر الإقليمي الثاني للمديرين العامين وكبار القادة في قوات الأمن الداخلي وكبار مسؤولي العدالة بشأن آلية الرصد الدائمة لإعلان نيامي المشترك، الذي عُقد في أبيدجان، كوت ديفوار. وفي تلك المناسبة، ناقش كبار المسؤولين من الدول الموقعة على الإعلان المشترك التطورات في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وقدموا توصيات جديدة لمكافحة تلك الجرائم مكافحة فعالة. وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى الفرصة للمكتب لكي يقدم مبادرته المتعلقة بقاضي الاتصال، بما في ذلك النتائج والدروس المستفادة والتحديات. وتسهم المبادرة في تعزيز التعاون القضائي الدولي بين بلدان أوروبية وبلدان في غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتسهم على وجه التحديد في تبسيط الإجراءات من أجل تيسير تقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء.

3- تطوير المعرفة، والإرشادات والأدوات المتعلقة بوضع المعايير والسياسات

40- واصل المكتب إنتاج مواد متخصصة في مجال وضع المعايير تقدّم إرشادات إلى الممارسين بشأن كيفية كشف حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وكذلك بشأن كيفية توفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء.

41- وفي عام 2020، استكمل المكتب تنقيح القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والدليل التشريعي المتعلق ببروتوكول الاتجار بالأشخاص، وهما وثيقتان من الوثائق التوجيهية الأساسية التي وضعت لدعم الدول الأعضاء في التصدي بشكل أفضل للاتجار بالأشخاص والوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. وكانت تلك العمليات ثمرة عملية تشاورية مع خبراء في مجال مكافحة الاتجار، يَسْرُها المكتب وجمعت خبرات من سياقات جغرافية وتشريعية مختلفة. ونُشرت في نهاية عام 2018 ورقة قضايا ذات صلة تتناول التعريف القانوني الدولي للاتجار بالأشخاص. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان المكتب يعمل على وضع دليل عن التعاون القانوني الدولي بشأن الاتجار بالأشخاص.

42- وواصل المكتب توسيع نطاق بوابة المعارف المتعلقة بالاتجار بالبشر، التي تدعمها بوابة إدارة المعارف المسماة "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة "شيرلوك"). وتتألف بوابة المعارف من ثلاث قواعد بيانات، هي قاعدة بيانات للسوابق القضائية، تحتوي، حتى حزيران/يونيه 2020، على 1 525 قضية من 113 ولاية قضائية؛ وقاعدة بيانات عن التشريعات، تحتوي، حتى حزيران/يونيه 2020، على 553 نصاً تشريعياً من 142 بلداً؛ وقاعدة بيانات ببيوغرافية تحتوي على 125 مدخلاً. وتعمل بوابة المعارف كأداة للممارسين موجّهة خصيصاً إلى محققي الشرطة والمدعين العامين والقضاة؛ وأداة رصد مخصّصة لواضعي السياسات الحكومية؛ وأداة للتوعية موجّهة إلى الجمهور العام ووسائل الإعلام؛ وأداة إعلامية للباحثين وجميع الجهات التي تنشط في مجال التصدي للاتجار بالأشخاص. وعقب نشر مسائل الإثبات التي تثيرها قضايا الاتجار بالأشخاص: موجز القضايا، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، استُكملت الترجمات إلى الفرنسية والروسية والإسبانية والبرتغالية والمونتغرية (لغة الجبل الأسود)، وبدأت عملية الترجمة إلى اللغة التايلندية. وعلاوة على ذلك، وضع المكتب منهجية لمحاكاة المحاكمات ومواد تكميلية لتكييف موجز القضايا ليستخدم في أنشطة المساعدة التقنية. وعمل المكتب أيضاً على تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وشركات المحاماة الدولية من أجل زيادة توسيع بوابة المعرفة.

43- وفي سياق مبادرة التعليم من أجل العدالة، وضع المكتب، في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، سلسلة من الأدوات التعليمية لتمكين المربين من تعليم الجيل القادم مواضيع تتعلق بمنع الجريمة وتعزيز سيادة القانون. وقد وُضعت هذه المواد لاستخدامها في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالِي، وهي قابلة للاستخدام مباشرة أو بعد تكييفها حسب السياقات الوطنية. وفي مستوى التعليم الابتدائي، ركّز عمل المكتب على ترويج وتعليم قيم من قبيل القبول والنزاهة والاحترام والإنصاف. وتم إعداد سلسلة من أشرطة الفيديو المتحركة والكتب المصورة والملونة تُسمّى "الزوربيون" (The Zorbs) لدعم فهم الأطفال للاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وبالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي، أعدّ المكتب شريط فيديو ودليلاً للمعلمين يهدفان إلى توعية الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة بالاتجار بالأشخاص وأثره وتعزيز فهمهم للقضايا ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت سلسلة كتب مصورة بعنوان "سان سيرفولو" بهدف جعل موضوع الاتجار بالأشخاص في المتناول وتيسير المشاركة فيه، كما تم وضع لعبة من لعب الطاولة باسم Enredados لتتقيف الطلاب بشأن مختلف جوانب الاتجار بالأشخاص، مثل أوجه الضعف والعمل مع السلطات. أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالِي، فقد أقام المكتب شراكة مع أكثر من 100 أكاديمي، ووضع تسع نماذج تخضع لاستعراض الأقران بشأن الاتجار بالأشخاص (خمس منها مخصصة حصراً للاتجار بالأشخاص وأربع تشمل أيضاً موضوع تهريب المهاجرين)، مصحوبة بدليل تعليمي. وأعدت سلسلة من ثلاثة أشرطة فيديو، كمواضع تعليمية داعمة، بشأن تقديم مواضيع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وحقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي. وأخيراً، وُضعت نمطتان إضافيتان تُدمجان منظورات إقليمية في هذه المسائل، الأولى بالإسبانية، وهي موجّهة إلى بلدان أمريكا اللاتينية، والثانية بالفرنسية، وهي موجّهة إلى بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وذلك لتكييف المواد مع السياقات الإقليمية.

44- والمكتب مستمر في توسيع قاعدة المعارف بهدف تطوير تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص. ومن الأمثلة على ذلك وضع دراسة عن مفهوم "الإيواء" لدعم فهم أوضح للتعريف القانوني الدولي للاتجار بالأشخاص، على نحو ما دعا إليه الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص. وستقدم الدراسة لمحة عامة عن ممارسات الدول وتقدم توجيهات في مجال السياسات لكي تواصل الدول الأعضاء والممارسون النظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المكتب تحليلاً لحالات نساء ضالعات في الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي اللائي سبق تعرضهن للاستغلال، وهو تحليل يشمل النظر في طريقة معاملة هؤلاء الجانيات في إطار الاجتهادات القضائية السابقة.

45- وفي نيسان/أبريل 2020، نشر المكتب موجزا عن أثر جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص استناداً إلى التقييم السريع الذي تقوم به جماعة ممارسين تتألف من جهات وطنية وإقليمية ودولية تنشط في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، من خبراء وأكاديميين ومنظمات غير حكومية.⁽¹⁰⁾ وقد عُرضت النتائج في العديد من الحلقات الدراسية الشبكية مع العديد من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. ونشر المكتب فيما بعد تحليلاً لاحظ فيه أن القيود المفروضة على السفر والتنقل بسبب جائحة كوفيد-19 لم تضع نهاية لحركة الأشخاص الفارين من النزاع، ولانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف، والظروف المعيشية الخطيرة، في حين أنه من المرجح أن تؤدي العواقب الاقتصادية للجائحة إلى زيادة في تدفقات الاتجار من أكثر البلدان تضرراً إلى وجهات أيسر حالاً.⁽¹¹⁾

46- ويُصدر المكتب كل سنتين طبعةً من التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي يقمّم لمحة عامة عن أنماط الاتجار وتدفعاته على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني. وقد نُشرت الطبعة الرابعة في كانون الثاني/يناير 2019. ويستند التقرير إلى البيانات التي يتم جمعها عن طريق استبيان يُرسل إلى الدول الأعضاء كل سنة، وتتضمن ردودها معلومات مسجلة رسمياً عن حالات الاتجار بالأشخاص، والضحايا المكتشفين، والجناة المكتشفين في البلدان التي ينتمون إليها.

باء - تعزيز ودعم تنفيذ البروتوكول من خلال التعاون التقني

47- فيما يتعلق بالتعاون التقني في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، قدم المكتب، استجابةً لطلبات الدول الأعضاء، الخبرة في المجالات الرئيسية التالية: (أ) المساعدة التشريعية؛ (ب) تدابير العدالة الجنائية والتعاون الدولي؛ (ج) جمع البيانات والبحوث؛ (د) الوقاية والتوعية؛ (هـ) حماية الضحايا ودعمهم. واضطلع المكتب بأنشطة لدعم الدول الأعضاء في منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، بما في ذلك التوجيه والتعاون التقني المعد خصيصاً، من خلال مقره ومكاتبه الميدانية في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

1- المساعدة التشريعية ووضع الاستراتيجيات الوطنية والتنسيق

48- واصل المكتب تزويد الدول الأعضاء بمساعدة تشريعية متخصصة ومصممة خصيصاً من أجل وضع تشريعات وطنية فعّالة تتماشى مع متطلبات البروتوكول المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وضمان تنفيذها بالكامل. وإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب تقييمات للاحتياجات التشريعية، ودعم صياغة التشريعات، وقدم المشورة في مجال السياسات العامة تيسيراً للتنفيذ الفعال للبروتوكول.

(10) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/documents/Advocacy-Section/HTMSS_Thematic_Brief_on_COVID-19.pdf

(11) www.unodc.org/documents/data-and-analysis/covid/Covid-related-impact-on-Som-TiP-web3.pdf

49- وفي عامي 2018 و2019، ساهم المكتب في تنقيح التشريعات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في إثيوبيا. وشملت مساهمة المكتب تقديم الدعم خلال جلستي صياغة، عُقدتا في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2018 في إطار البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة 2016-2021 التابع للمكتب، وبرنامج تحسين إدارة الهجرة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبدعم من البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأسفرت هذه الجهود عن اعتماد إثيوبيا، في 1 نيسان/أبريل 2020، الإعلان رقم 2020/1178 بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص وتهريب الأشخاص.

50- وقدم المكتب مساعدة تشريعية إلى مالي والسنغال لصياغة قوانين جديدة بشأن الاتجار بالأشخاص، وهي مطروحة حالياً من أجل اعتمادها في إطار العمليات الرسمية المتبعة في كلا البلدين. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب وضع خطط عمل وطنية لمالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إنشاء لجنة تنسيق وطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

51- وطوال عام 2019، دعم المكتب إدخال تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالبشر في زامبيا. وفي شراكة مع لجنة تطوير القوانين في زامبيا، عقد المكتب اجتماعاً لمراجعة التشريعات وحلقة عمل بشأن صياغة التشريعات في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2019، على التوالي. وجمعت استنتاجات ومقترحات أصحاب المصلحة الذين شملتهم الاستشارة وأقرت في كانون الأول/ديسمبر 2019، وقدمت اللجنة التقرير ومشروع التعديلات التشريعية إلى وزارة الشؤون الداخلية في زامبيا في نيسان/أبريل 2020.

52- وفي 5 أيار/مايو 2019، نظم المكتب حلقة عمل تشاورية في السودان لمدة يوم واحد بشأن إصلاح التشريعات المتعلقة بالاتجار، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والمركز السوداني للديمقراطية والتنمية، وهو منظمة غير حكومية. وشملت المشاركة تحليلاً للأطر القانونية الوطنية والدولية وتحليلاً مقارنة لقانون السودان لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2014 والصكوك الإقليمية والدولية.

53- وعقب مشاركة اثنين من المسؤولين الحكوميين من وزارة العدل في جنوب السودان في حلقة دراسية إقليمية لمرحلة ما قبل الانضمام في فيينا في أيلول/سبتمبر 2018، نظم المكتب حلقة عمل وطنية لمرحلة ما قبل الانضمام في أيار/مايو 2019 بشأن اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها لـ30 من كبار المسؤولين من جنوب السودان من مختلف الوزارات.

54- ودعم المكتب ليبيا والجزائر من خلال تنظيم حلقات عمل تشريعية وطنية في آذار/مارس وحزيران/يونيه 2019 على التوالي. وواصل المكتب تقديم التحليل الفني مع استمرار صياغة مشروع القانون الليبي واللوائح التنفيذية.

55- وقدم المكتب أيضاً الدعم لعملية تعديل تشريعات مكافحة الاتجار بالبشر في الهند من خلال عقد مشاورات تشريعية وتقديم توصيات واقتراحات مفصلة في ضوء التنقيح الجاري لمشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2018، بغية جعله أكثر شمولاً ومراعاة للنوع الاجتماعي، وحتى يكون هذا القانون قائماً على حقوق الإنسان، ومحوره الضحايا.

56- وفي أيار/مايو 2019، تولى المكتب تيسير اجتماع ثنائي بين اللجنة الدائمة المتعددة القطاعات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في بيرو والمجلس المتعدد القوميات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي ذلك الاجتماع، استُعرضت خريطة الطريق المشتركة بين الدولتين للفترة 2017-2018 وتمت الموافقة على خريطة الطريق للفترة 2019-2020.⁽¹²⁾

(12) انظر www.unodc.org/bolivia/es/La-UNODC-apoyo-la-realizacion-de-la-Reunion-Binacional-de-Peru-y-Bolivia-contra-la-trata-de-personas.html

57- وواصل المكتب تقديم المساعدة التشريعية إلى كولومبيا والجمهورية الدومينيكية. وفي الجمهورية الدومينيكية، تولى المكتب تيسير مشاورات واسعة النطاق شملت المؤسسات الوطنية والوكالات الدولية والمجتمع المدني من أجل تقديم إسهامات لدعم صياغة قانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعكف وزارة الشؤون الخارجية في البلد حالياً على توحيد مشروع أول للقانون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم لوضع مبادئ توجيهية تقنية في كولومبيا بهدف مساعدة الأطفال ضحايا الاتجار ونشر تلك المبادئ التوجيهية في المناطق ذات الأولوية. ويواصل المكتب تقديم الدعم إلى كولومبيا في إطار عملية إنشاء آلية وطنية للإحالة في حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض السخرة، وتنسيق الجهود مع مفتشي العمل من وزارة العمل ومكتب المدعي العام.

58- وفي باكستان، في إطار مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما، أجرى المكتب في آسيا والشرق الأوسط أنشطة دعوية واسعة النطاق من خلال إشراك أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الجمعية الوطنية بانتظام، وتُوّجت هذه الأنشطة بإصدار قانون منع الاتجار بالأشخاص لعام 2018. ويحمي القانون حقوق ضحايا الاتجار بالبشر ويُمكن وكالات إنفاذ القانون من ملاحقة الجماعات الإجرامية المنظمة التي تُدّيم الجريمة وتستفيد منها. وبموجب التشريع الجديد، الذي صاغته وكالة التحقيقات الاتحادية بمساعدة المكتب، يمكن فرض عقوبات بالسجن لفترات طويلة وغرامات كبيرة على المتجرين والمهربين وشركائهم.

59- وفي ماليزيا، يقَدّم المكتب حالياً مدخلات بشأن وضع خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، للفترة 2021-2025.

2- تعزيز تدابير العدالة الجنائية

60- واصل المكتب أيضاً توفير التدريب لممارسي العدالة الجنائية في ليبيا، بهدف تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين في البلد على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتحققاً لهذه الغاية، عُقدت حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام، في تونس، في شباط/فبراير 2019، لتقديم التدريب لـ19 من موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين الليبيين.

61- وواصل المكتب توفير بناء القدرات للسلطات السودانية من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص. وعلى سبيل المثال، نُفّذ، في الفترة من 17 إلى 21 آذار/مارس 2019، أول برنامج تدريبي تجريبي ينطوي على محاكاة محاكمات، بهدف بناء قدرات ضباط الشرطة والمدعين العامين ومحامي الدفاع على إجراء التحقيقات والمحاكمات الجنائية. وأتاح البرنامج للمشاركين الفرصة للاطلاع على مبادئ سماع الشهود، وإجراء المقابلات مع الضحايا، واستجواب الجناة وفقاً لمعايير الكفاءة.

62- وقُدمت منهجيات تدريبية لمحاكاة المحاكمات بالاستناد إلى سيناريوهات قضايا حقيقية وتمارين محاكاة تفاعلية في عدد من الدول في شمال أفريقيا، بما في ذلك تمرين في تموز/يوليه 2019 ضم 29 مشاركاً من جميع أنحاء المغرب، يمثلون شرطة التحقيقات والمدعين العامين والقضاة، بالإضافة إلى حلقة عمل لمدة خمسة أيام في الجزائر في شباط/فبراير 2020 ركزت على القضايا العابرة للحدود الوطنية، وحلقة عمل وطنية لمسؤولي العدالة الجنائية المصريين في آذار/مارس 2020.

63- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب أيضاً أنشطة بناء القدرات والتدريب لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في بوركينا فاسو، والجزائر، وجنوب السودان، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا-بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، بما في ذلك تعزيز مهارات موظفي إنفاذ القانون في مجال الكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها.

64- وفي شباط/فبراير 2020، دعم المكتب عملية نفذها جهاز الشرطة لتفكيك شبكة للاتجار تعمل في الجزء الشرقي من كوت ديفوار. وقبل العملية، قدم المكتب دورة تدريبية تحضيرية مدتها يوم واحد لـ 32 من موظفي إنفاذ القانون بشأن التحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تأمين الأدلة، والتعرف على الضحايا ودعمهم، والتخطيط لعملية. وقد نُفذت العملية الميدانية في الفترة من 4 إلى 8 شباط/فبراير 2020 وشارك فيها 49 ضابطاً من مختلف وكالات إنفاذ القانون (وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وقوات الأمن المحلية)، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، جرى تحديد 153 ضحية محتملة، بينهم 15 امرأة (امرأتان من كوت ديفوار و13 امرأة من نيجيريا) تعرضن للاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، و138 طفلاً (9 بنات و129 من البنين) وقبوا ضحايا للسخرة والعبودية المنزلية وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وألقت الشرطة القبض على اثنين من المتجرين المفترضين (امرأة نيجيرية ورجل إيفواري). وإضافة إلى عملية الشرطة، صمّم المكتب مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة لسلطات إنفاذ القانون في السنغال، وغامبيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر. وستسمح المبادئ التوجيهية لسلطات إنفاذ القانون بالتماس الدعم من المكتب في التحضير للاجتماعات التشغيلية و/أو حلقات العمل التقنية وعقدها.

65- وفي ملاوي، قدم المكتب الدعم في إطار عمليات إنفاذ شملت المئات من ضحايا الاتجار. وأنشأ المكتب هيئتين للتنسيق بين الوكالات حددتا هوية 228 ضحية (بينهم 46 ضحية حددتهم لجنة مقاطعة فالومبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، و128 ضحية حددتهم لجنة مقاطعة ماشينجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص). وفي آذار/مارس 2020، أبلغت وزارة الأمن الداخلي المكتب بأن ملاوي سوف تكرر هياكل التنسيق تلك في المقاطعات الـ 29 الأخرى في البلد.

66- وعلاوة على ذلك، أقام المكتب شراكة مع هيئات تدريب موظفي القضاء والشرطة في سري لانكا والهند لتدريب نحو 100 من الموظفين القضائيين و50 من موظفي العدالة الجنائية باستخدام منهجية محاكاة المحاكمات التي وضعها المكتب. وفي الهند، وُقِرَ التدريب، بالتعاون مع أكاديمية شانديغار القضائية، لأكثر من 50 من موظفي القضاء و50 من الفاعلين في مجال العدالة الجنائية المعنيين بمكافحة الاتجار بالبشر من راجستان، بمن فيهم مدعون عامون وضباط شرطة من هيئة الخدمات القانونية في ولاية راجستان وأكاديمية شرطة راجستان. وقُدِّمَ التدريب باستخدام تمرين محاكاة قاعة المحكمة للتداول بشأن ملف قضائي بموجب أحكام مختلفة من قانون العقوبات الهندي وغيره من التشريعات ذات الصلة، وذلك بالاستناد إلى قضية حقيقية تتعلق بحالة اتجار بالأشخاص في الهند. وفي سري لانكا، أقام المكتب شراكة مع معهد القضاة لتقديم تدريب في شكل محاكاة محاكمات إلى 36 قاضياً (31 رجلاً وخمس نساء) باستخدام سيناريو محاكاة القضايا وُضع بالاستناد إلى ملف قضائي يتعلق بحالة حقيقية من حالات الاتجار بالأشخاص في سري لانكا، جرى تحليله تحليلًا متعمقًا. ونتيجة للمساعدة التي قدمها المكتب، أعرب معهد القضاة عن اهتمامه الشديد بمواصلة التعاون على إدماج هذه الطريقة في مناهجه التدريبية.

67- وفي ماليزيا، دعم المكتب استحداث فرقة عمل مشتركة للتحقيق في الاتجار بالأشخاص أنشأتها وزارة الداخلية. وجرى تمديد ولاية فرقة العمل لمدة ثلاث سنوات أخرى في كانون الثاني/يناير 2019. وتلقت سلطات إنفاذ القانون تدريباً على التحقيق في الاتجار بالأشخاص بالأخذ بنهج محوره الضحايا ويرتكز على حقوق الإنسان.

68- وأخيراً، في آذار/مارس 2019، دعم المكتب دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تعزيز التحقيق في جريمة الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيها قضائياً باستخدام منهجية محاكاة المحاكمات لتدريب السلطات الوطنية كجزء من مبادرة تدريب المدربين. وحضر هذا الحدث 105 من المسؤولين الذين يمثلون مؤسسات وطنية معنية تنشط في قطاعات متعددة.

3- تعزيز التعاون الدولي

69- قدّم المكتب المساعدة التقنية ويسرّ التفاوض على الاتفاقات القضائية الثنائية ووضعها، وعلى وجه التحديد الاتفاقات المتعلقة بتسليم المطلوبين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، وتبادل المساعدة القانونية، بين إيطاليا ومالي وإيطاليا والنيجر، من أجل تعزيز التعاون الدولي بشأن الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد جرت جولتان من المفاوضات في روما في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس ومن 2 إلى 5 تموز/يوليه 2019.

70- وعلاوة على ذلك، يدعم المكتب، في إطار مبادرة قاضي الاتصال، إيفاد قاضيين من قضاة الاتصال النيجيريين - أحدهما إلى إيطاليا والآخر إلى إسبانيا - لتعزيز التعاون القضائي الدولي بين بلدان غرب أفريقيا والبلدان الأوروبية في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم الأخرى ذات الصلة. ويعمل قضاة الاتصال كحلقة وصل بين السلطات المركزية الوطنية في البلد الذي يوفد والبلد الذي يستضيف، استناداً إلى المادة 18 من اتفاقية الجريمة المنظمة. وإرساء خط اتصال مباشر بين سلطتين مركزيتين، يُبَيِّن قضاة الاتصال تبادل المعلومات ونقل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ويقدمون المشورة القانونية، ويلتمسون المتابعة الفورية للقضايا. وحتى الآن، عمل قضاة الاتصال على 44 قضية، حيث تم إرسال 35 طلباً يتعلق بإنابة قضائية وتبادل المساعدة القانونية، وفتح تحقيقات متعددة، وتوقيف مشتبه به في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي إطار هذه المبادرة، من المتوقع إيفاد قاضي اتصال من النيجر إلى إيطاليا في الربع الأخير من عام 2020.

71- وفي شباط/فبراير 2020، نظم المكتب، بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، حلقة عمل إقليمية في القاهرة بشأن الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة العربية. وحضر حلقة العمل 53 من كبار المسؤولين وكبار الخبراء من 16 دولة عربية عضواً، ومن منظمات إقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

72- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، دعم المكتب تنظيم منتدى إقليمي لتبادل المعارف والتعاون فيما بين هيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على طول طرق الهجرة في وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق بين لجان التنسيق الوطنية في مختلف البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف والمعلومات وأفضل الممارسات.

73- وفي نيسان/أبريل 2019، نظم المكتب اجتماعاً دولياً إقليمياً في المغرب حضره 28 مسؤولاً حكومياً من مالي والمغرب والنيجر لتعزيز التعاون الدولي بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ولتشجيع إبرام اتفاقات لتبادل المعلومات. وفي المغرب أيضاً، نظم المكتب حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لتعزيز مهارات وقدرات مسؤولي العدالة الجنائية المشاركين من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب من أجل التعاون الفعال في منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومناقشة التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي.

74- وفي القارة الأمريكية، يواصل المكتب دعم الشبكة الأيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلى وجه الخصوص، دعم المكتب تنظيم اجتماع في سانتا كروز دي لا سيبييرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في الفترة من 19 إلى 21 شباط/فبراير 2020، من أجل تحسين فهم الظواهر الإجرامية في المنطقة من خلال تبادل المعلومات الموضوعية. ونتيجة لهذا الاجتماع، أنشئ فريق عامل داخل الشبكة في عام 2020 من أجل تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة المختلطة. ودُعِيَ المكتب إلى تيسير عمل الفريق العامل من خلال المساعدة التقنية المقّمة في إطار المبادرة

الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المعروفة باسم تحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP).

4- جمع البيانات والبحوث

75- في السودان، واصل المكتب تعزيز جهود جمع البيانات وتحليلها. فعلى سبيل المثال، نظم المكتب في الفترة من 4 إلى 6 شباط/فبراير 2019 حلقة عمل تدريبية بشأن جمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص وتحليلها والإبلاغ عن الحالات ذات الصلة. وقد نُظِّمَت الحلقة التدريبية التي كانت موجهة إلى السلطات السودانية المختصة بالتعاون مع معهد العلوم القضائية والقانونية. وشملت مواضيع التدريب أهمية إبراز المصدر الذي يوفر المعلومات، ودور جهات الاتصال، وضمان شفافية المعلومات من خلال توفير البيانات الوصفية. وتعلّم المشاركون أيضاً كيفية استخدام حالات الاتجار بالأشخاص التي حققت فيها السلطات المحلية وأبلغت عنها لأغراض الاستبيان وكيفية تحويلها إلى قاعدة بيانات.

76- وفي النيجر، قدّم المكتب المساعدة التقنية من أجل تصميم وتطوير وتنفيذ نظام وطني لجمع البيانات والإحصاءات عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعُقدت في حزيران/يونيه 2019 حلقة عمل أولى بشأن أدوات ومنهجيات جمع البيانات. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، ما فتئ المكتب يدعم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في البلد من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات الفاعلة الوطنية وغير الحكومية، بهدف إنكاء الوعي بأهمية جمع البيانات. وسُتُعقد في آب/أغسطس 2020 حلقة عمل تشاورية أولى بشأن المتغيرات والمؤشرات الرئيسية التي ستُدرج في أداة وطنية لجمع البيانات.

77- ومن خلال مبادرة العمل العالمي في آسيا والشرق الأوسط، نظم المكتب حلقة عمل تدريبية لمدة يومين في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن مهارات جمع البيانات وإدارتها وتحليلها وإجراء البحوث ذات الصلة لوكالة التحقيقات الفدرالية وشرطة البنجاب في لاهور، باكستان. وكانت وكالة التحقيقات الفدرالية قد أنشأت، في إطار برنامجها لإعادة الهيكلة الداخلية، عدة خلايا لمكافحة الاتجار بالبشر في وقت سابق من عام 2019. وأتاحت حلقة العمل الفرصة لدعم الموظفين الجدد العاملين في تلك الخلايا ولضمان جمع البيانات وتحليلها بطريقة موحدة.

5- منع الجريمة والتوعية

78- في إطار حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر، وتماشياً مع موضوع اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2019، "الاتجار بالأشخاص: ادعوا حكومتكم إلى العمل"، ساعد المكتب عدة بلدان في غرب أفريقيا في مجال التوعية بالاتجار بالأشخاص من خلال تنظيم مناسبات لهذا الغرض.

79- وفي كولومبيا، قدّم المكتب دعماً تقنياً ومالياً للحملة الوقائية الوطنية (#NotReal) #EsoEsCuento، التي يقودها مكتب المدعي العام، مما أدى إلى زيادة معدل كشف الحالات في المناطق التي شملتها الحملة بنسبة 166 في المائة.

80- وفي قيرغيزستان، أقام المكتب، في إطار مبادرة العمل العالمي، شراكةً مع الحكومة لتنفيذ حملة "100 يوم لمكافحة الاتجار بالأشخاص" للعام الثاني. ويقود الحملة قادة شباب ومنظمات شبابية بدعم من الوكالات الحكومية، مع التركيز على بناء علاقات بين السلطات الحكومية المحلية والمجتمع المدني. واستناداً إلى نجاح هذا النهج، اعتمد الفريق التابع لمبادرة العمل العالمي في باكستان نموذجاً مماثلاً لدى التخطيط لحملة توعية تستهدف الجمهور العام على نطاق البلد. ولم تتحول هذه الحملة إلى واحدة من أفضل الممارسات المعتمدة لدى المكتب فحسب، بل أسفرت أيضاً عن اعتماد استراتيجية اتصال من جانب حكومة قيرغيزستان.

-6- حماية الضحايا ودعمهم

81- في ملاوي، قام ضباط في الشرطة تدريبهم المكتب بإنقاذ ضحايا نيباليين في ليلونغوي وبلانتير، وأجروا تحقيقات في الحالات ذات الصلة، ونسقوا مع المكتب وخدمات الحماية الاجتماعية لتقديم المساعدة والدعم الكافيين للضحايا. وفي شباط/فبراير 2019، أنقذت دائرة شرطة ملاوي ثلاث نساء نيباليات في ليلونغوي، يُزعم أنهن تعرضن للاتجار على يد مواطنين هنود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنقذت دائرة شرطة ملاوي أيضاً ستة رجال نيباليين في بلانتير عقب إنذار من مكتب مكافحة الاتجار بالبشر التابع للشرطة النيبالية. وبعد عملية الإنقاذ، طبق المسعفون التابعون للشرطة إجراءات التشغيل الموحدة وفعلوا آلية الإحالة الوطنية التي تم إطلاقها بدعم من المكتب في تموز/يوليه 2019، لتنسيق إجراءاتهم مع الخدمات الاجتماعية وجلب الضحايا المفترضين إلى بر الأمان في الملاجئ قبل عودتهم إلى ديارهم في نيبال. وكانت العملية مثلاً على العمل المنسق جيداً بين الشرطة والمدعين العامين والخدمات الاجتماعية والمكتب.

82- وفي حزيران/يونيه 2019، دعم المكتب حلقة عمل وطنية بشأن إنشاء آلية وطنية للإحالة في الجزائر من خلال تقديم تقييم للجدوى وموجز للشروط اللازمة لإنشاء هذه الآلية من أجل التعرف على ضحايا الاتجار ودعمهم وحماية حقوقهم وتعزيزها.

83- وفي مصر، تعاون المكتب في آذار/مارس 2020 مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من أجل تنظيم حلقة عمل لتبادل المعارف بشأن حماية الأشخاص ضحايا الاتجار والمهاجرين ضحايا التهريب. وأتاحت حلقة العمل الفرصة لتبادل الخبرات العملية لمختلف البلدان مع آليات الإحالة الوطنية المتقدمة، بما في ذلك الأردن والبحرين واليونان.

84- وفي نيبال، نظم المكتب، في إطار مبادرة العمل العالمي في آسيا والشرق الأوسط، وبالشراكة مع مكتب المدعي العام، مشاورة لمدة يومين، تلتها جلسة صياغة لمدة يومين، لوضع مبادئ توجيهية للتعرف على الضحايا وإنشاء آليات إحالة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وشارك في المشاورة ممثلون عن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات إنفاذ القانون. وقد صيغت المبادئ التوجيهية بالاستناد إلى المعايير الدولية القائمة، واستفادت من خبرة المكتب في العديد من التوصيات. وأعد استبيان مفصل للتعرف على ضحايا الاتجار لاستخدامه من قبل حرس الحدود والمحققين والمدعين العامين وسلطات الهجرة والوزارات المعنية والمجتمع المدني، وسيُنشر كذلك كمرفق للمبادئ التوجيهية.

85- وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2019، نظم المكتب، من خلال مبادرة العمل العالمي في آسيا والشرق الأوسط، خمس حلقات عمل في باكستان بشأن الاتجار بالأشخاص، مع التركيز بوجه خاص على التعرف على الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم. واستهدفت حلقات العمل ضمان التنسيق والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية والمجتمع المدني في مجال التصدي للاتجار بالبشر. وحضر ما مجموعه 105 مشاركين حلقات العمل التي عُقدت في لاهور وإسلام أباد وبيشاور.

86- ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، ينفذ المكتب مشروعاً لدعم الأردن ولبنان في تعزيز عمليات التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص بين اللاجئين والمشردين داخلياً وإحالتهم. ولا يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الضحايا المحتملين على الصمود فحسب، بل يرمي أيضاً إلى النهوض بقدرة المجتمعات المضيفة، من خلال تحسين التنسيق بين مسؤولي العدالة الجنائية، والجهات الفاعلة الأخرى في مجال مكافحة الاتجار، والمسؤولين عن الاستجابات الإنسانية. ومن المقرر أن تتم التدخلات في إطار المشروع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020.

ثالثاً - الاستنتاجات

87- سعى المكتب باستمرار، في سياق جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، إلى الحصول على المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين على الصُّعد الدولي والإقليمي والوطني، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ودفع التعاون فيما بين الوكالات.

88- وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال الاتجار بالأشخاص يمثل مشكلة عالمية مُلحة، تتسبب في وقوع الأشخاص ضحايا وتؤثر في جميع المناطق. وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الراهنة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وإلى العمل بالاشتراك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والضحايا من أجل زيادة فعالية جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله.